فيما تعاني العاصمة ترديًا بالكهرباء وانعدام النفط..

مصدر نقابي في شركة النفط بعدن يكشف تفاصيل تهريب قاطرات الوقود

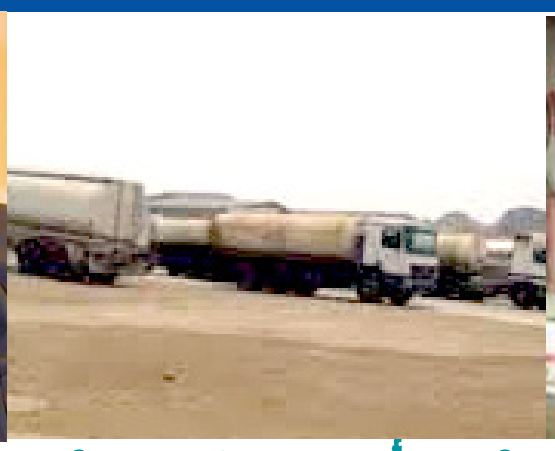

كيف خرجت القاطرات؟ وبأي ترخيص؟ وبإذن من؟ وإلى أين اتجهت ؟

«الأمناء» تقرير خاص:

أكد مصدر نقابي في شركة النفط بالعاصمة الجنوبية عدن أن: «عمليـــة تهريب القاطرات بالوقود عادت من جديد عبر مساكب مستحدثة من قلب مصافي عدن».

وقال المصدر النقـــابي أن عمليات التهريب للنفط تعتبر مخالفة للقانـــون والنظام، وتُعد كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى على عدن وضواحيها، حد تعبيره.

وأضاف المصدر النقابي: «بعد كل الاتفاقات والتعهدات والأوامـــر الصريحة والاحتجاجات والأزمـــات التي تســـببت بها تلـــك الخروقات المتحدية للقانون والنظام عادت عملية تهريب القاطـــرات بالوقـــود من جديد عبر مســـاكب مســـتحدثة من قلب مصافي عـــدن والمخالفة للقانـــون والنظـــام والتي تُعد كارثـــة بكل ما تحمله الكلمة من معنى على عدن وضواحيها، حيث يتم مـــرور تلك القاطرات المحملة بالوقود إلى خارج عدن وضواحيهـــا ولا ندري أين هو دور الجهـــات الأمنيـــة والقوة المســـؤولة عن استتباب الأمن هناك؟ وكيف يتم خروجها وبأي تراخيص؟ وبإذن من؟ وإلى أين؟».

فيما أوضح قيادي نقابي، رفض الكشف عن نفســـه، بأن: «نقابات شركة النفط بعدن قادت عـــدة تظاهرات بهذا الخصـــوص ومنعت منعًا باتًا خـــروج الناقلات من جولة البريقة حتى أن الفاسدين كانوا يهربونها عن طريق خط عمران وذهب جموع من العمال والنقابة وأغلقوا الخط هناك أيضًا، ودخلت عدن والكهرباء حينها في شلل تام جراء اســـتهتار تجار الوقود بالمواطن في عـــدن وضواحيها وذلك بافتعـــال الأزمات بتهريـــب الوقود خارج حـــدود عدن مما جعل نقابة شركة النفط عدن تصعد احتجاجها بقوة وأصدرت بيانات وخطابات للجهات المســـؤولة ممثلة بالرئاســـة وحكومـــة الشرعية اليمنية ووزارة النفط والمجلس المحلي في المحافظة».

وقال: «وبعدها اضطرت رئاسة الجمهورية ورئاســـة الحكومة للجلوس مع النقابة لوضع حد لهذا العمل المخالف لـــكل اللوائح والأنظمة والقوانين المنظمة لعملية تسويق الوقود والتي تمتلك شركـــة النفط الحق الحـــصري في ذلك واتفـــق على أن لكل شركة مهـــام محددة وفق النظام والقانـــون فالمصافي لتكريـــر الوقود واستيراده وشركة النفط لتسويقه وتوزيعه في السوق المحلية».

وأضـــاف: «ثم كان اجتـــماع النقابة بوزير النفط الذي أصدر خطابًـــا صريحًا موجه إلى إدارة مصفـــاة عـــدن بضرورة إزالة المســـاكب المســـتحدثة إلا انهم كانوا بـــين الحين والآخر يقومـــون بالتعبئة من تلك المســـاكب المخالفة للقانون وكانت النقابة تقوم بالرقابة بشـــكل شـــبه يومي للحد من التهريب للوقود وإدخال عدن وضواحيها في أزمات تلو الأزمات».

وتابع: «ثم اجتمعت النقابة بمحافظ عدن الســـابق أحمد ســـالمين والذي أفاد ان المساكب في المصفاة تم التوجيه بتشغيلها من قبل مدير مكتب الرئيس هادي (عبد الله العليمي)».

وأعتبر القيادي النقابي ذلك تواطئًا وشراكة وقحة مع نائـــب مدير مكتـــب الرئيس هادي ومحتكر الوقود الوحيد أحمد العيسي.

وأكمـــل: «خرجت حينهـــا النقابة بعد ذلك بإضراب قوي في الســـاحة المقابلة لبوابة قصر المعاشـــق، وتم التنديد بهتافات غاضبة متهمة العليمي والعيسي بالسرقة ونهب أموال الشعب وتعذيبه».

وأضـــاف: «بعد كل هذا الضغط المتســـارع توقفت نوعًا ما عملية التهريب الآثمة والنقابة تراقب الموقـــع وترصد كل التحـــركات المريبة هناك، إذ كانت تتواجد عدد بسيط من الناقلات لكنها متوقفة خـــارج المصفاة وظل الأمر فترة بهذا الحال، حتى اكتشفنا مواقع أخرى لتعبئة الوقود في المصفاة غير التـــي كان يتم التعبئة منها».

وقال: «بعدها تحركـــت النقابة لتطرق باب المجلـــس الانتقالي الجنوبي لعـــرض هذا الأمر عليه، حيث تم اجتماع النقابة في مقر المجلس الانتقالي الجنوبي مع أمين عام العاصمة عدن الـــذي قال أن عودة خـــروج الناقلات من داخل مصفاة عـــدن بأنها حالة اســـتثنائية فرضتها الحرب التي كانت تدور في خارج عدن (الصبيحة والســـاحل الغـــربي)، وأنها لإمـــداد الآليات العســـكرية والأطقم الخاصة بالمعسكرات، وأن ذلك أمر مؤقت فقط، ووعد بأن الأمر سيتوقف وليس دائمًا، فمرت فترة وخيم الهدوء مرة أخرى هناك والنقابة ترقب كل يوم الحركة بين الحين والآخر واستمر الهدوء المريب لفترة».

واســـتغرب القيادي النقـــابي قائلًا: «كأن الأمر مرتب لـــه إذ أن النقابة أُشـــغلت بقضية هامـــة ترتبط بالوقود وخزنـــه إلا وهي قضية منشأة (كالتكس) والتفريط فيها وهي منشأة خزن اســـتراتيجية هامة بعقد تأجير مجحف ومخالف للقانون وحكم تحكيم معيب في حق الدولة وقضائها الـــذي قبل بحكم التحكيم في قضية تمس الأمن القومي للبلد وتضر مصالحه ومصالـــح كل مواطن.. وإذا بنا نشـــاهد اليوم عودة لتهريب المشـــتقات النفطية خارج عدن وضواحيها والتي تم تصويرها هناك».

وشدد القيادي في نقابة شركة النفط بعدن على أن: «مثـــل تلك الأعمال القـــذرة لا ينبغي السكوت عنها ومرورها مرور الكرام بل الوقوف بقـــوة وحزم لـــردع كل المســـتهترين بالوطن والمواطن».

وناشد المســـؤول النقابي محافظ العاصمة الجنوبية عدن، والأمين العام للمجلس الانتقالي الجنوبي أحمد حامد لملس قائلًا: «أننا استبشرنا بك خيرا وستظل ثقتنا بك ثابتة ونحن معك في كل الإصلاحات التي تقوم بها وبعدم الســـماح لأولئك المخربين من أن يتعمدوا إفشـــال خطتك العملية التي باركناها؛ فلا تمكنهم من تشـــويه ما قمت وتقوم به لأجل الشعب وعلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية ومكافحة الفســـاد ونيابة الأموال العامـــة والإعلام الحر النزية وكل الشرفاء الوقـــوف بحزم مع توجه الأخ المحافـــظ تجاه هذا العبـــث ونهب ثروات الشعب واقلاق الســـكينة العامة وذلك باختلاق الأزمـــات في العاصمة عدن، وإدخالها في نفق مظلم من قبل لوبي خبيث».

وأختتـــم حديثه بالقول: «نحـــن مطالبون اليوم جميعًا بأن نكون يـــدًا واحدة لنقتلع كل المفسدين حتى نعيش بسلام وأمن وأمان ويعم الســـلام محافظة الســـلام والنظام والقانون ونحن بعون الله ثابتون».

أمن الجنوب يوجه ضربات قاصمة لمافيا المخدرات

هكذا أفشل الجنوب مساعي الشرعية لإفساد الاستقرار

أبين «الأمناء» خاص:

مع كل ضربة توجّهها الأجهزة الأمنية الجنوبية، تتضمّن إجهاض تهريب شحنات مخدرات، فإنّ الأنظـــار تتجه إلى مؤامرة خبيثة تنفّذها حكومـــة الشرعية اليمنية المخترقة من حـــزب الإصـــلاح الإخواني الإرهابي لإغراق الجنوب بهذه الآفة.

ووجهت الأجهـــزة الأمنية في نقطة دوفـــس ضربة قاصمـــة لمافيـــا تهريب المخدرات، بعدما ضبطـــت 84 كيلوجرامًا من الحشـــيش على متن سيارة هيلوكس، متجهة إلى العاصمة الجنوبية عدن.

وعـــثرت قوة النقطة عـــلى المخدرات بعد عملية تفتيـــش محكمة، حيث وزعها المهربون في أماكن متفرقة بالسيارة.

وتحفظت الأجهزة الأمنية على شحنة المخـــدرات والمتهمين، تمهيدًا لإحالتهم إلى التحقيق.

هذه الضبطيـــات الكبيرة التي تنجزها الأجهـــزة الأمنية الجنوبيـــة تحمل أهمية كبـــيرة فيما يتعلق بتحصـــين الوطن من إرهـــاب متعدد الأوجه، يســـتهدف ضرب الجنوب واستقراره الأمني والمجتمعي على صعيد واسع.

ويمثـــل أحد بنود المؤامـــرة الإخوانية الخبيثة ضد الجنوب وشـــعبه العمل على إغراقه بكميات ضخمة من المخدرات، بغية إحداث فوضى مجتمعية وأخلاقية كبيرة.

وفيما تملـــك الشرعية باعًـــا طويلة في محـــاولات إغراق الجنـــوب بالمخدرات وإفســـاح المجال أمام انتشاره على صعيد واســـع، فإنّ إقـــدام الحكومـــة المخترقة إخوانيًّا على إشـــهار هذا السلاح في وجه الجنوبيين ينم عن أنّ هذا الفصيل مستعدٌ لإشـــهار أي وجه إرهـــابي مهما كان في استهدافه للجنوب.

وتســـعى الشرعية بكل السبل لإفساد حالة الاستقرار التي يعيشها الجنوب في الفترة الراهنة، وتعمل على تفشي الجرائم المجتمعية على صعيد واسع، ضمن مؤامرة تســـتهدف في أحد أوجههـــا إثقال كاهل القيـــادة الجنوبية، ممثلـــة في المجلس الانتقالي، بالكثير من الأعباء.